

الثورات المجهضة: سوريا واليمن نموذجان

علي حسين باكير

باحث في منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية (USAK)

شهد العالم العربي منذ نهاية عام 2010 اندلاع عدد من الثورات الشعبية في عدد من البلدان، نجحت بعضها في تغيير النظام والبدء بمرحلة جديدة كتونس، وبتجه البعض الآخر إلى هذا المسار مثل ليبيا، وحقق بعضها الآخر تقدماً ملحوظاً من خلال الإطاحة برأس النظام ومن ثم الدخول في محاولة التغيير عبر الأدوات السياسية والديمقراطية كمصر، فيما شهد نوع آخر محاولات إجهاض مستمرة للثورة لعل أبرزها الثورة السورية، وأيضاً الثورة اليمنية وإن بشكل مختلف خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها بعد إزاحة الرئيس السابق علي عبد الله صالح وفقاً للمبادرة الخليجية.

الثورة السورية

ورغم ذلك، تظل الثورة السورية الحالة الأكثر بروزاً على هذا المستوى. فقد دخلت الثورة عامها الثاني في آذار/ مارس الماضي دون أي يحصل أي تغيير حقيقي في مسار الإطاحة بالنظام السوري الذي لا يزال ممسكاً بمفاصل الدولة ومقدراتها على الرغم من سقوط أكثر من 9 آلاف قتيل (أكثر من 11 ألف سوري وفق إحصاءات الثورة)، وانتشار الثورة على مساحة سوريا وازدياد عدد نقاط أماكن التظاهر وفق آخر إحصاء لاتحاد التنسيقيات السورية في 2012/3/23 بواقع 22 مكاناً كان لدمشق الحصة الأكبر من هذه الزيادة، وارتفاع أعداد المنشقين عن الجيش النظامي التابع للأسد وانضمامهم إلى الجيش الحر.⁽¹⁾

⁽¹⁾ مع ملاحظة أن الانفصالات الأخيرة خاصة على إثر تدمير منطقة بابا عمرو في حمص بدأت تأخذ طابعاً جماعياً بعد أن كانت حتى وقت سابق فردية، كما شملت العديد من الرتب العالية ومن ضمنهم الكثير من العمداء.

ويعود السبب في عرقلة تقدّم الثورة السورية إلى عاملين أساسيين هما: خبرة النظام السوري في القمع الوحشي من جهة، والتدخل الخارجي لصالح النظام من جهة أخرى.

أولاً - خبرة النظام السوري :

والمقصود هنا بخبرة النظام، أي التمرّس في أساليب القمع والاعتقال والتعذيب والقتل، كما سبق للنظام السوري وأن اكتسب خبرة كبيرة في إنهاء أي عمليات تمرد أو انقلابات عسكرية أو عصيان مدني أو محاولة الخروج عن الأطر التي يرسمها لتحرك الأفراد والجماعات.

وتقوم سياسة النظام السوري منذ حوالي العام على ركيزتين أساسيتين إزاء مقاربة إجهاض الثورة السورية، وهما كسب الوقت عبر مناورات سياسية دبلوماسية وتكتيكات إعلامية مع استخدام الخداع والمرأعة من جهة، واستخدام القوة العسكرية من جهة أخرى. إذ يعتقد النظام السوري أنه ومن خلال هذين العنصرين سيتمكن من فرض سياسة "الأمر الواقع" على الجميع خاصة أنّ المواجهة غير متكافئة أبداً بينه وبين الثوار، كما أنه يعلم جيداً نقاط الضعف الموجودة في الموقف الدولي.

ويتلقى النظام السوري الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والعسكري من عدد من الدول أبرزها روسيا وإيران في مقابل نشرهم الصف الدولي والمجتمع الدولي وتردده في تحمّل مسؤولياته تجاه حماية المدنيين، لذلك يعتقد النظام أنّ الثورة مكشوفة ومعزولة وقابلة للهزيمة بهذا الشكل خاصة أنّ دولاً عديدة كانت نجحت سابقاً باستخدام هذا الأسلوب القمعي، منها نظام حافظ الأسد السابق الذي قتل عشرات الآلاف في حماة في الثمانينات والذي يعتبر النظام الحالي لبشار الأسد امتداداً له بشكل أو بآخر، ناهيك عن النظام الإيراني الحالي الذي نجح في إخماد الثورة الخضراء عام 2009 بهذا الأسلوب القمعي البوليسي المعقّد.

ويستغل النظام السوري في هذا الإطار هذه المعطيات ليكسب المزيد من الوقت عبر سياسة التلكؤ والمماطلة. فالحكومة السورية توافق دائماً في البداية على المبادرات

التي تطرح عليه سواء العربية أو الإقليمية أو الدولية بعد أخذ ورد وتجاذب كبير، ثم تعمل في مرحلة لاحقة على تفريغها من مضمونها الحقيقي لتصب في مصلحتها في النهاية.

وإلى جانب ذلك، يعتمد النظام السوري على مراوغة معقدة تقوم على إرسال رسائل متعددة تجاه مختلف الأطراف الفاعلة في الأزمة من بينها:

- * إرسال رسائل بضمن أمن إسرائيل، وأن سقوط النظام السوري لن يكون بمصلحتها.
- * إرسال رسائل إلى واشنطن بأن النظام السوري يحارب إرهابيين وليس ثورة شعبية، وأن المعارضة مختزقة من قبل القاعدة التي هي عدو مشترك.
- * إقناع روسيا أن ما يجري في سوريا هو عمل مسلح ضد النظام وليس ثورة شعبية وأن هذا يستلزم الرد العسكري وسحق الثورة وعندها يمكن إجراء مفاوضات مع من يرغب وأن أي بديل للنظام السوري لن يحقق المصالح الروسية خاصة إذا كان نظاماً سنياً.
- ويعتبر الخداع عنصراً أساسياً من سياسة نظام الأسد وقد اكتسبها من خلال خبرة طويلة له مع الأفراد والجماعات والأحزاب على المستوى الإقليمي والدولي خاصة أثناء وجوده في لبنان. وهو في هذا الإطار يقوم باستخدام مهاراته لإجهاض الثورة السورية من خلال:
- * ضرب عمل المعارضة وتقسيمها من خلال طرح مبادرات حوار شكلية غير حقيقية في الوقت الذي وصلت فيه مطالب المعارضين إلى إقصاء الرئيس ومحاسبة باقي أركان نظامه على الجرائم التي ارتكبها.
- * إجراء "إصلاحات مزيفة" لا تعكس أي عمل جدي ويكون الهدف منها امتصاص الضغط الغربي وخداع الداخل السوري أيضاً. فعلى سبيل المثال، تم إلغاء قانون الطوارئ ولكن للمفارقة فإن عدد القتلى من المدنيين وعدد المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي ازداد منذ إلغاء قانون الطوارئ!. أما الدستور الجديد على سبيل المثال والذي وُضع مؤخراً في الوقت الذي كان فيه النظام السوري يدك حمص، يسمح

للرئيس الحالي بأن يحكم 7 سنوات قابلة للتتمديد 7 سنوات أخرى بدءاً من العام 2014، ما يعني أنّ الأسد الابن سيحكم نظرياً على الأقل 16 سنة أخرى، أي أكثر مما حكم والده أيضاً.

* خلق معارضة "مزيفة" داخل سوريا والقيام بالتفاوض معها للإظهار للعالم بأنه لا يرفض أي حوار داخلي وأن هذا هو هدفه، وتكون هذه المعارضة بمثابة غطاء شرعي لبقائه.

ثانياً- التدخل الخارجي :

ويفترض على إثر ما يحصل في سوريا منذ أكثر من سنة أنّ هناك مسؤولية على المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية تحملها خاصة إزاء العدد الكبير من الشهداء والجرحى والمعتقلين وحجم الدمار والقتل الذي يمارسه النظام السوري، لكن إلى الآن لم يتم تحقيق أي نوع من أنواع التدخل الحقيقي والفعلي لمساندة الشعب السوري رغم أنّ ما ينص عليه القانون الدولي واضح في هذا المجال.

لقد حاولت جامعة الدول العربية وبذلت جهوداً مضنية لاحتواء الملف السوري ضمن البيت العربي وللحيلولة دون تدويله، لكن النظام رفض الاستجابة لهذه الجهود وقوّض كل مساعي الجامعة العربية ومبادراتها. وفي الوقت الذي كان يركز فيه على مؤامرة تدويل تحصل ضده، حصل على الدعم الروسي والصيني كغطاء وعلى المساعدات الإيرانية المباشرة وراحت سفن الأسطولين الروسي والإيراني ترسو على الشواطئ السورية.

وقد ساعد الموقف الخارجي بهذا المعنى في تأجيج جهود إجهاض الثورة السورية التي يقودها النظام، والذي توزع غالباً بين ثلاثة محاور:

(أ) المحور الشرقي:

وهو يضم روسيا وإيران وإلى حد ما الصين. وعمل على تأمين الغطاء للنظام السوري في مجلس الأمن للاستمرار في إستراتيجيته الأمنية والعسكرية في مواجهة الثورة

السورية لاسيما الصين وروسيا من خلال الفيتو في مرحلتين ومن خلال إفراغ خطة آنان من مضمونها في المرة الأخيرة. كما قدّمت إيران الدعم الاقتصادي بالمال، والعسكري بالسلح والعتاد، وحتى الرجال من مستشارين وخبراء أو بعض الوحدات الخاصة للنظام السوري كما فعلت روسيا أيضاً. وقد أثبت هذا المحور أنه مستعد حتى الآن لأن يواكب مواقفه الداعمة للنظام السوري بأفعال على أرض الواقع.

(ب) المحور الغربي:

وضم المحور الغربي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهو "عملياً" خلال فترة أكثر من سنة على اندلاع الثورة السورية لا يريد أن يقدم سوى الدعم الكلامي للشعب السوري مصحوباً بحد أدنى من الدعم السياسي والمالي مع رفض أي خيار عسكري تقوده واشنطن أو حلف شمال الأطلسي أو أي خيار قد يرتبط بالخيار العسكري بشكل مباشر أو غير مباشر كتسليح الجيش الحر. وقد أثبت هذا المحور أنه لا يريد أو أنه غير مستعد لأن يواكب سقف أقواله بأفعال في حماية الثورة السورية والقيام بالواجب الذي من المفترض على المجتمع الدولي أن يقوم به بما من شأنه أن يغيّر المعادلة أو حتى يحد من الدعم المقدم لنظام الأسد من قبل اللاعبين الآخرين.

(ج) المحور العربي- الخليجي:

وسقفه الآن المبادرة العربية على الرغم من أنّ هناك بعض الدول داخله لا تزال تتحاز بشكل واضح إلى دعم نظام الأسد في مقابل تيار تقوده السعودية وقطر يطالب بسقف أعلى من كل المواقف الإقليمية والدولية حيال سوريا، والانفتاح على خيارات تساعد الشعب السوري في الدفاع عن نفسه ومنها تسليح الجيش الحر.

وفي الوقت الذي كان واضحاً فيه اختباء القوى الإقليمية والدولية خلف موضوع ضعف المعارضة السورية أو عدم جهوزيتها أو عدم وجود بديل جاهز لنظام الأسد كذرائع لعدم اتخاذ خطوات حاسمة، نشهد هجوماً مضاداً من قبل المحور السوري-

الإيراني-الروسي لفرض تسوية تقوم على فرض حوار على المعارضين بعد سحق الثورة، وإبقاء النظام الحالي والرئيس الأسد في منصبه وإجراء إصلاحات شكلية بعد إفراغ مبادرة أنان من مضمونها أيضاً والتحول بالموضوع من ثورة شعبية سلمية إلى حرب على الإرهاب، وإعادة عقارب الساعة بعد ذلك إلى الوراء وكأن شيئاً لم يكن وكأن ثورة لم تحصل في سوريا.

لكن من الصعب التسليم بأن تحقيق هكذا مسار سيكون سهلاً أو متاحاً في ظل استمرار الثورة السورية، وهو ما يفتح المجال لاستنزاف النظام على المدى البعيد إلى حين نضوج متطلبات التدخل الدولي في الحالة السورية في الوقت الذي يراهن فيه النظام على إجهاد الثورة تماماً قبل ذلك الوقت.

الثورة اليمنية

وتعد الحالة اليمنية نموذجاً آخر للثورات المجهضة، وإن كان لا يمكن مقارنة ما تم في اليمن حتى الآن بما حصل أو يحصل في سوريا لا على صعيد حجم القمع الذي تعرض له الثوار، ولا على صعيد وحشية النظام وإن كان القتل واحداً بطبيعة الحال، وكذلك الأمر بالنسبة إلى ما حققته الثورة اليمنية حتى الآن باتجاه تغيير النظام مقابل ما حققته الثورة السورية.

وتختلف معطيات اليمن عن نظيرتها السورية بشكل واضح وهو ما أثر بدوره على النظرة المرتبطة باليمن وبالثورة اليمنية وهو ما كان له انعكاساته أيضاً في طريقة التعاطي الداخلية والإقليمية والدولية مع الحالة اليمنية. ولعل أبرز هذه الفوارق التي تميز الحالة اليمنية عن مثيلتها السورية هي:

* المجتمع اليمني مجتمع ذو طبيعة قبلية غالبية فيما يعرف عن المجتمع السوري انتقاله بنسب أكبر إلى المدنية.

* يمكن تصنيف النظام السوري ضمن دائرة النظام الحديدي في مقابل النظام الفاشل لليمن.

* الشعب اليمني مسلح بشكل كبير وكثيف، حيث يعتبر السلاح بالنسبة إلى المجتمع القبلي عامل فخر واعتزاز، ناهيك عن أن ضعف الدولة سمح بعمليات تسليح واسعة لمجموعات وجماعات مختلفة كالقاعدة والحوثيين وغيرهم. في المقابل، فإن شيئاً من هذا لم يمكن من الممكن حصوله في سوريا سيما في ظل نظام أمني حديدي، وبالتالي فالتسليح في هذه الحالة لجهة النظام السوري.

* الموقع الإستراتيجي لليمن مقابل التحالفات الإستراتيجية لسوريا دفعت إلى أقلمة التعامل مع الأول وتدويل التعامل مع الثاني. فموقع اليمن في شبه الجزيرة العربية وانعزاله برياً على الأقل عن قوى أخرى، جعل لدول مجلس التعاون الخليجي اليد العليا في التعامل مع الملف اليمني. في المقابل، دفعت التحالفات السورية لا سيما مع روسيا وإيران والصين إلى استقطاب إقليمي ودولي حول الملف السوري.

وبناءً عليه، لعب الموقع الجيوسياسي لليمن دوراً في اجترار الآليات اللازمة للتعامل مع الثورة اليمنية. فنظراً لأن اليمن بلد ذو طبيعة قبلية، ونظراً لأن الشعب اليمني مسلح بشكل عام، ولأن هناك خلافات داخلية حادة وقوية، وانقسامات عميقة خاصة فيما يتعلق بمواضيع تهدد سلامة وحدة الأراضي اليمنية ومنها موضوع الجنوب والحوثيين وتنظيم القاعدة، فقد تم الاعتماد على تخريج حل يتضمن انتقالاً للسلطة خوفاً من استمرار الثورة وانفجار الوضع وخروجه عن السيطرة، خاصة أن انفجار اليمن إن تم فسيهدد منطقة شبه الجزيرة العربية بأكملها وهناك من سيكون سعيداً بذلك على المستوى الإقليمي ولعل أبرز هؤلاء إيران.

ولذلك لوحظ أن حجم الاستقطاب الدولي بالإجمال لم يكن كبيراً في اليمن، وقد ترك الموضوع لدول مجلس التعاون الخليجي نظراً لمدى الانعكاسات التي قد تتركها الحالة اليمنية على دول المجلس ككل من جهة، وكونها أفضل الحلول الممكنة في ظل تعقيدات المشهد بمعطياته الإجمالية في اليمن من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس، فقد حصل توافق على أن تكون المبادرة الخليجية والتي حظيت بتأييد دولي وقرار من مجلس الأمن رقم 2014 والتي تنص على تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح وتسليم السلطة لنائبه، مدخلاً للتغيير الشامل في النظام مقابل ضمانات بعدم محاكمته على الجرائم التي ارتكبها بحق الثوار المدنيين، على أن يتم انتخاب الرئيس الجديد (عبد ربه منصور هادي في هذه الحالة وهو ما حصل فعلاً) رئيساً لمدة سنتين يتم خلالها تنظيم انتخابات تشريعية وصياغة دستور جديد للبلاد يغير النظام بالكامل بطريقة سلمية متفادياً كل المخاطر المحتملة.

وفيما اعتبر البعض أنّ هذه المبادرة حطّمت آمال اليمنيين وأوقفت مستوى التصعيد الثوري والثورة عند حدّها، اعتبرها آخرون المدخل العقلاني لتغيير النظام في اليمن دون تغيير اليمن نفسه، على اعتبار أن لا حل عقلاني من دون تغيير تدريجي في النظام، وهو ما سمحت المبادرة به في ظل موافقة مجموعة واسعة من الأحزاب الموقعة عليها في السلطة والمعارضة.

لكن المشكلة أنّ الذي جرى لم يكن كما هو مخطط، وأعطت ثلاثة مؤشرات تتعلق بالسياسة والأمن والاستقرار انطباعات بأن الأمور ليست متجهة نحو التغيير الشامل وإنما نحو الفوضى التي يخشاها الجميع والتي قد تكون المدخل المناسب أيضاً لإعادة النظام السابق أو لتفتيت اليمن، والسبب الأساسي والرئيسي في ذلك يعود إلى:

1- نفوذ الرئيس السابق علي عبد الله صالح: وهناك اعتقاد سائد بأن علي عبد الله صالح لا يزال يمارس سلطته ونفوذه من خلال أقاربه والرجال المحسوبين عليه عائلياً أو قبلياً والمنتشرين في أركان الدولة ومفاصلها والمراكز الحساسة فيها من أجهزة ومؤسسات الدولة الحكومية والسياسية والدبلوماسية وأجهزة الأمن والحرس والقوات الخاصة والجيش والدفاع. ويعمل هؤلاء على تقويض المبادرة الخليجية وكذلك على ضرب المرحلة الانتقالية وعلى عرقلة جهود اكتمال انتقال السلطة وتغيير النظام السياسي وطريقة إدارة الدولة اليمنية.

2- القاعدة والحوثيين: إذ استغلت القاعدة هشاشة الدولة والصراع داخل الأجهزة والمؤسسات والصراع على المرحلة الانتقالية والاختلاف بين جميع المكونات على المبادرة الخليجية، وذلك لتحقيق اختراقات واسعة على الأرض، فقامت بالسيطرة السريعة على عدد من المناطق اليمنية. مهددة بذلك اليمن ومستدرجة التدخل الدولي ولا سيما الأمريكي المباشر. أما الحوثيون الذين يتمتعون أيضاً بسيطرة مسلحة في مناطق تواجدهم في البلاد، فقد رفضوا المبادرة الخليجية والانتخابات الرئاسية وهم بدورهم لا يساعدون على تحقيق تقدّم في المرحلة الانتقالية على المستوى الوطني.

3- الحركة الانفصالية في الجنوب: ولاسيما التيار الذي يتزعمه علي سالم البيض الأمين العام السابق للحزب الاشتراكي اليمني (1986-1990) ونائب الرئيس في دولة الوحدة (1990-1994)، والذي يدعو للانفصال عن اليمن مهدداً بذلك وحدة وسلامة وأمن واستقرار اليمن. وقد رفض ما يسمى الحراك الجنوبي في اليمن في هذا المجال المبادرة الخليجية وكذلك ما يتعلق بانتخاب الرئيس والمضي قدماً في المرحلة الانتقالية.

وأدت كل هذه المعطيات إلى زيادة التدخل الإقليمي والدولي في الوضع اليمني من خلال:

* المتابعة عبر مجلس الأمن للقرار 2014 فيما يتعلق بالجهود السياسية المبذولة لتطبيق المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية المزمّنة، والتحضيرات الجارية لتنظيم وعقد الحوار الوطني والذي ستشارك فيه مختلف القوى والأطياف السياسية.

* الضغط الأمريكي عبر التهديد بمعاقبة كل من يعرقل التقدم المحقق في اليمن ولاسيما من أنصار الرئيس السابق خاصة بعد حادثة تمرد ضد الرئيس عبد ربه منصور هادي إثر قيامه بإعادة هيكلة الجيش والقوات الأمنية للحد من نفوذ الرئيس السابق ورفع كفاءتها وقدراتها.

* جهود السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بالأساس صاحبة المبادرة الأساسية، والتي تحرص الآن على دعم العملية الانتقالية وعلى ضرورة إنجاز مرحلة الحوار الوطني والمصالحة الشاملة حرصاً على أمن واستقرار اليمن ومنعاً للتشظي وانعكاساته الخطيرة، ومن هذه الجهود المبذولة مؤخراً مؤتمر أصدقاء اليمن.

ولا ينقص كل ذلك من إنجازات الثورة اليمنية، لكن هناك شعوراً طاعياً بأن الثورة أجهضت فعلاً بسبب التدخل الخارجي، فيما يرى آخرون أن ذلك كان الحل العقلاني الأكثر فعالية وأن الأمور تحتاج إلى وقت وأنها ستنتم بشكل تدريجي وهو ما يحصل حالياً.

وفي جميع الأحوال، من المنتظر أن يحدد مسار المبادرة الخليجية والمرحلة الانتقالية مصير الثورة اليمنية، فالنجاح في إعادة هيكلة الجيش والنجاح في الحوار الوطني وفي مناقشة قضايا بناء الدولة التي يأتي في مقدمتها تطوير النظام السياسي والنظام الانتخابي وتحقيق المصالحة الوطنية في إطار يمن موحد ومستقر وأمن سيعني نجاح الثورة اليمنية في تحقيق أهدافها وإن استلزم الأمر بعض الوقت وجاء بطريقة متدرجة، أما الفشل في تحقيق هذه الأهداف فيعني أن الثورة اليمنية قد أجهضت في حينه وأنه تم القضاء عليها نهائياً مع الفشل في تحقيق هذه المنجزات.